

Distr.
LIMITED

A/CONF.191/L.11
18 May 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني

بأقل البلدان نمواً

بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

حدث مواز

اجتماع العُمد

ملخص أعدته أمانة المؤتمر

١- جمع الحدث عُمداً من جميع أنحاء العالم. وعقدوا اجتماعهم في بروكسل (بلجيكا) في البرلمان الأوروبي يومي ١٥ و١٦ أيار/مايو ٢٠٠١ لمناقشة التعاون بين المدن. واشترك في تنظيم اجتماع العُمد الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والموئل بالتعاون مع التحالف العالمي للمدن من أجل مكافحة الفقر ومدينة بروكسل. وقد أُقيم هذا الحدث لتعزيز وتطوير التعاون بين مدن أقل البلدان نمواً وغيرها من مدن البلدان النامية أو الصناعية. وأتاح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نمواً محفلاً استثنائياً وفرصة للحكومات والمنظمات الدولية المشاركة لدعم التعاون بين المدن.

٢- ومهد الأمين التنفيذي للمؤتمر الحدث بالتشديد على ضرورة التعاون الملموس، وعدم الاكتفاء بنصب لوحات على مداخل المدن دُونت عليها عبارة "المدينة متوأمة مع مدينة...". وأكد أيضاً أنه لا يجوز ترك البلديات تواجه مشاكلها بدون تزويدها بوسائل مناسبة. وقال إن المعارف وليس المال هي أهم سلعة يمكن للمدن تبادلها.

٣- وحضر الحدث ما يزيد على مائتي مشارك يمثلون مدناً كبرى وشبكات ورابطات للمدن دولية وإقليمية ووطنية، وتكوّن من ثلاث جلسات:

الجلسة الأولى

٤- تبادل المشاركون تجاربهم في مجال التعاون بين المدن وناقشوا سبل ووسائل التعاون الناجح والمآزق التي يجب تلافيها. وقُدّم دليل عن التعاون بين المدن. وعُرِضت على العُمد ومسؤولي البلديات نماذج للشراكة منها الشراكة المعقودة بين لومي (توغو) وليون (فرنسا) وبين كيبيك سيتي (كندا) وواغادوغو (بوركيينا فاصو). وشملت هذه النماذج عناصر مثل نقل التكنولوجيا، وتدريب موظفي البلديات، وتفقد شبكات المرافق الصحية، والمبادلات الثقافية. ووصف العُمد هذه العناصر بأنها "مساهمات مشتركة في المواطنة" ذلك أن المدن تواجه مشاكل متشابهة. وأكدوا أهمية تعزيز الحكم المحلي في أقل البلدان نمواً والحاجة إلى الشفافية وخاصة في شؤون الميزانية. واتفق المشاركون على أن نجاح اتفاقات التعاون بين المدن يبدأ بإقامة العلاقات الشخصية ولا يقوم على المساعدة المالية وحدها.

٥- وذكّر أن فكرة التعاون بين المدن، سواء شملت مدناً من الشمال والجنوب أم مدناً من الجنوب فقط، ليست بفكرة جديدة. فقد بُذلت عدة محاولات منذ الستينات. وقامت تلك التجارب في بداية الأمر على التبادل الثقافي وتحولت تدريجياً إلى تعاون تقني عالمي. وأفيد أن عدة شبكات للتعاون بين المدن أخذت تظهر لتعزيز المعارف بشأن السياسة المحلية وبناء القدرات البلدية وتعزيزها.

٦- وجرى التأكيد خلال المناقشات على أن هذا التعاون خليق بتوفير فرص ممتازة لتبادل المعلومات في مجالات شتى، بما في ذلك المهارات والأساليب الإدارية. ويتيح التعاون بين المدن إنشاء برامج تعود بالفائدة على الجميع. واعتُبرت مشاركة المرأة في هذه البرامج أساسية.

٧- وذكّر أن نجاح البرامج يتوقف إلى حد بعيد على متانة الشراكة والتنسيق بين الأطراف على نحو يمكن أن يساهم في تعزيز المسؤوليات المدنية للناس. وجرى التشديد على الطابع المتبادل لعلاقات التعاون، وخاصة بين المدن. ومن المهم أن يتوافر لهذه المدن ما يلي: فهم واضح للبارامترات التي يقوم عليها التعاون والبرامج الناشئة عنه؛ وتحضير دقيق؛ وتوقعات واقعية.

الجلسة الثانية

٨- تناولت هذه الجلسة ما تقوم به الحكومات والمؤسسات الدولية من أجل التعاون بين المدن، والحكم المحلي، والتدريب، والإجراءات التي تتخذها شبكات المدن، والتمويل.

٩- وجرى التشديد على دور المدن المركزي في جهود التنمية العالمية، نظراً إلى الدور الأساسي الذي يمكن أن تؤديه في مكافحة الفقر. ولئن كانت العولمة قد وضعت مدناً كثيرة في إطار من المنافسة الشديدة فإن المدن في أقل البلدان نمواً كثيراً ما تفتقر إلى الخبرة والقدرة التنافسية للحصول على المساعدة المالية وبناء قدراتها من خلال التعاون بين المدن. وإذا أريد تطبيق اللامركزية بنجاح في مدن أقل البلدان نمواً فلا بد من تعزيز القدرات المحلية. ويمكن اتخاذ درجة تطور المدن مقياساً لمدى تقدم بلد من البلدان.

١٠- وذكر أن الكثير من مبادرات التعاون المقترحة في الحث لن يكتب لها النجاح إن لم تتوفر لها الموارد اللازمة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، أنشأت مدن جنيف وليون وباماكو صندوقاً دولياً للتضامن بين المدن، يتيح تقديم الدعم المالي مقروناً بنقل المهارات التقنية. وستنشئ رابطة توأمة المدن (Sister Cities) في الولايات المتحدة في المستقبل القريب برنامجاً مبتكراً للتمويل القائم على مصادر محلية من القطاع الخاص والمؤسسات المحلية وتبرعات الأفراد بدلاً من التمويل الحكومي أو الدولي. ويمكن لمؤسسات كبيرة أن تساهم في تمويل مشاريع تجريبية، مع أنه قد يتعذر على الشركاء الإنمائيين الوطنيين والدوليين استعراض آلاف المشاريع الاستثمارية الصغيرة الممكنة أو تقديم التمويل اللازم. وعلى المجتمعات المحلية أن تقوم بجمع الأموال بنفسها. وتثبت تجربة الولايات المتحدة أن ذلك ممكن. فالقطاع الخاص والمواطنون المحليون على أهبة الاستعداد للمساعدة. وأشارت رابطة توأمة المدن إلى أن ما نسبته ٩٥ في المائة من جميع المشاريع التي تنفذها مجتمعات الولايات المتحدة تمول من القطاع الخاص.

الجلسة الثالثة

١١- نظرت هذه الجلسة في إنشاء "معرض تعاوني" للمدن التي تبحث عن شركاء جدد، ويهدف إلى إتاحة الفرص لتيسير إجراء اتصالات في الموقع بين المدن الراغبة في الالتزام بالتعاون بين المدن (بين مدن الجنوب وبين مدن الشمال ومدن الجنوب). وصدر إعلان بشأن موافقة المدن المشاركة والتزامها بمواصلة محادثاتها لإنشاء ترتيبات تعاونية بين المدن في المستقبل.

١٢- وفيما يلي المدن التي أعلنت عن ترتيبات تعاونية محتملة: بور أو برانس (هايتي) مع مدن في مدغشقر؛ لوكوسا (بنن) مع أندن وايفير في بلجيكا. وأعلنت مدينة بانجول (غامبيا) ومدينة أوستند (بلجيكا) عن ترتيبات محتملة. وأعلن عمدة بروكسل أنه أجرى اتصالاً بعمد كيغالي (رواندا) وكينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وداكار (السنغال)، ضمن آخرين.

١٣- وقدم مقرر الاجتماع تقريراً عن وقائع الجلسة ولاحظ أنه رغم الصعوبات الجارية فيما يتعلق بالتمويل والاستقلال، فإن المناخ العالمي الحالي يساعد على قيام التعاون بين المدن. وهناك عدد من ترتيبات التعاون المبتكرة الحديثة المتباينة في أهدافها وطرق تطبيقها آخذ في الظهور. وتراعي هذه الترتيبات كيفية عمل المدن وكيفية تطور العلاقات الاجتماعية داخلها. وتم التشديد على أن باستطاعة المدن القيام بدور جوهري في مكافحة الفقر على نطاق العالم وأن التعاون في هذا السياق قد يتخذ عدة أشكال ويمكن إقامته على مجموعة عريضة من الأسس وآليات تنفيذ متباينة. ومن الواضح أن التعاون بين المدن يمكن أن يتخذ عدة أشكال وأن يستند إلى مجموعة عريضة من الأسباب. ونظراً لما يحتله العمد من موقع مثالي لمكافحة الفقر وتحسين معيشة السكان، فإن الإدارة السديدة حاسمة الأهمية في هذا الصدد. ولتيسير جهود التنمية، يجب أن تتوافر للمدن قاعدة من الموارد الكافية، وإمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات وقدر كبير من الاستقلال. وأفضل سبيل أمام المؤسسات الدولية لمساعدة المدن هو مساندة القرارات وليس فرضها.

١٤- واختتم الاجتماع باعتماد بيان للعمد. وأحاط البيان علماً على نحو خاص بالصعوبات الهيكلية الخاصة التي تواجهها المدن في أقل البلدان نمواً وبسوء الظروف المعيشية. وأكد أن مكافحة الفقر في المدن تشكل التزاماً مشتركاً وأن أي خطة عمل مقبلة تتصدى لاحتياجات أفقر أفراد المجتمعات، مع الاهتمام بالنساء والأطفال والشيوخ.

١٥- وتعهد العمد رسمياً بمكافحة الفقر في مدنها وأعرّبوا عن عزمهم على القيام بدور نشط لتعزيز التعاون بين المدن والاعتراف بأن مكافحة الفقر هي مسؤولية مشتركة بين السلطات المحلية والحكومات والمجتمع الدولي. كما اتفقوا على أهمية إشراك جميع المواطنين المضطربين في وضع التدابير الرامية إلى معالجة حالتهم وناشدوا الحكومات والمجتمع الدولي النظر في إلغاء الديون وزيادة المساعدات.

١٦- وفيما يلي موجز للنتائج التي أسفر عنها اجتماع العمد:

- إسهام الشبكات الدولية والإقليمية والوطنية للمدن من أجل تطوير وإقامة تعاون بين المدن (الاتحاد الدولي للسلطات المحلية، الاتحاد العالمي للمدن المتحدة والمتوأمة، الشبكة الإقليمية للسلطات المحلية لإدارة المستوطنات البشرية، رابطة توأمة المدن، الاتحاد الدولي لرؤساء المدن

الناطقين بالفرنسية، اتحاد المرأة الكويتية، تحالف العمدة الأفارقة من أجل مكافحة الإيدز، اتحاد المدن والمجتمعات المحلية البلجيكية، التحالف العالمي للمدن من أجل مكافحة الفقر، (COMVAL)؛

- عزم المدن على التعاون؛
 - إضفاء صفة رسمية على الاتفاقات المبرمة بين المدن البلجيكية ومدن أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛
 - إنشاء صندوق لدعم التعاون بين المدن ("الصندوق الدولي للتضامن بين المدن" الذي استهلته مدن ليون وجنيف وباماكو)؛
 - وضع طريقة ابتكارية لتمويل التعاون بين المدن (رابطة توأمة المدن، الولايات المتحدة)؛
 - أتاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرصة للتعاون بين المدن عن طريق الصندوق الاستثماري لحسن التدبير الديمقراطي الذي استهل خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً؛
 - وضع منهجية/دليل للتعاون بين المدن؛
 - إعلان المفوضية الأوروبية توفير دعم مالي للتحالف العالمي للمدن من أجل مكافحة الفقر قصد تدريب موظفي البلديات؛
 - دعم مقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/متطوعي الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاقات التعاون؛
 - مشاركة القطاع الخاص في المبادرات مع المدن بشأن المشاريع الاجتماعية؛
 - أهمية الدعم الحكومي لنجاح التعاون بين المدن.
- وخلال الاجتماع، أعلنت حكومتان عن تبرعات لمدن في أقل البلدان نمواً: (أ) تبرع موناكو لداكار وكوتونو لتمويل تكنولوجيا المعلومات الحديثة والائتمان البالغ الصغر؛ (ب) المشروع الرائد الممول من الحكومة البلجيكية.
